NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

15 ديسمبر 2010

للنشر الفوريِّ

مركز كارتر يعتبر تسجيل الناخبين ذو مصداقية ويمثل خطوةً كبيرة باتجاه الاستفتاء

رغم وجود بعض مواطن الضعف

البيان التمهيدي من مركز كارتر حول عملية تسجيل الناخبين لاستفتاء جنوب السودان

للاتصال:

الخرطوم: سان فان دي بيرغ، 041 714 911 249+

اتلانتا: ديبورا هيكس، 5142 420 404 1+

في بيانٍ صدر اليوم، أورد مركز كارتر أنه وبالرغم من أن عملية تسجيل الناخبين لاستفتاء جنوب السودان حول تقرير المصير واجهت العديد من التحديات اللوجستية والإجرائية والأمنية، إلا أن العملية كانت في عمومها ذات مصداقية، كما أنها تمثل خطوةً قويةً باتجاه تنظيم ناجحٍ للاستفتاء. وفي الوقت ذاته، لاحظ مركز كارتر أن النجاح التام لعملية تسجيل الناخبين يعتمد على المراحل الأخيرة من استكمال سجل الناخبين.

هذا وقد أورد مراقبو مركز كارتر أنه وبشكلٍ عام تم فتح مراكز الاستفتاء في المواعيد المحددة مع وجود المواد المناسبة على امتداد شمال وجنوب السودان، وأن السودانيون الجنوبيون حظوا بفرص كافية للتسجيل. لقد بذل كل من مفوضية استفتاء جنوب السودان، ومكتب استفتاء جنوب السودان، والمكاتب التابعة لهما، جهداً كبيراً على امتداد السودان من أجل مساندة تسيير العمليات بسلاسة وفتح مراكز الاستفتاء في الموعد المحدد بوجود ضباط تسجيل يستجيبون بشكل ملائم لمعظم التحديات التي ظهرت أثناء فترة التسجيل. وفي أغلبية ساحقة من المواقع جرى التسجيل في مناخ سلمي، مع الاستثناءات الواضحة للحوادث الأمنية في كل من أكوبو و كير اديم. كما لاحظ مراقبو مركز كارتر أيضاً وقوع عدد معزول من احداث الترهيب، ولكنهم لم

يبلغوا عن أي محاولات منظمة لتقويض العملية. وعلى الرغم من أن عمليات التعريف والاستئنافات لم تلتزم دائماً بلوائح التسجيل، فإن الغالبية العظمى من الجنوبيين كانوا قادرين على المشاركة في عملية التسجيل.

وبينما يقترب سكان جنوب السودان من المرحلة الأخيرة من تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، فإنه من الأهمية بمكان حل القضايا السياسية الرئيسية. والأكثر أهمية أن يصل طرفا اتفاقية السلام الشامل بشكل عاجل إلى حل الغموض الذي يكتنف مستقبل أبيي، وجنسية المواطنين السودانيين في الشمال والجنوب قبل الاستفتاء. ومن المهم أيضاً إشراك جميع المواطنين السودانيين في الحوارات حول الوحدة والانفصال. إن إحتمال انفصال جنوب السودان هو مسألة ذات أهمية مصيرية لمستقبل البلاد، ويجب إشراك جميع قطاعات المجتمع السوداني في العملية على نحوٍ فعال.

لاحظ مركز كارتر المسائل الرئيسية التالية أثناء عملية تسجيل الناخبين وهي مسائل يجب معالجتها بشكل عاجل لتسهيل إجراء استفتاء سلس وسلمي:

- يجب أن تشجب كل من حكومة السودان، وحكومة جنوب السودان، أي تكتيكات لممارسة الترهيب، مع التأكيد على التزامهما بإجراء استفتاء حر ونزيه يعكس بدقة رغبة شعب جنوب السودان،
- يجب على كلٍ من هيئات إدارة الاستفتاء، والحكومة، ولاعبي المجتمع المدني تكثيف تثقيف الناخبين بشكل عاجل لإرشاد الناخبين المسجلين إلى مواقع التصويت في المناطق التي كانت فيها مراكز الاستفتاء مراكز متجولة أو تم نقلها. كما يجب أن تبصر مجهودات تثقيف الناخبين كافة السكان حول فترة التصويت التي تمتد لأسبوع واحد، لضمان عدم تزاحم الناخبين في مراكز الاستفتاء في اليوم الأول للتصويت، وأيضاً تبصيرهم بالموعد المتوقع لإعلان النتائج وذلك لتهدئة المخاوف والقلق الذي قد ينشأ أثناء العملية الطويلة للفرز والتجميع،
- يجب على إدارة الاستفتاء إعداد خطط للطوارئ لمواجهة أي قصور محتمل في المواد، ومعالجة المشكلات الخاصة باستعادة البيانات من مراكز الاستفتاء البعيدة أثناء الاقتراع،
- كما يجب على إدارة الاستفتاء اتخاذ خطوات لضمان أن كل موظفي الاستفتاء تقاضوا مستحقاتهم بحيث لا تتعرض عملية التصويت للتوقف لاستياء الموظفين من عدم تلقي مستحقاتهم،
- يجب على مفوضية استفتاء جنوب السودان ومكتب استفتاء جنوب السودان ضمان توظيف عدد إضافي كافي من الموظفين لتسهيل إدارة سلسلة لعملية التصويت،
- يجب توظيف المزيد من النساء كموظفات في مراكز الاستفتاء قبل التصويت وذلك لتشجيع مشاركة أكبر للنساء في عملية الاستفتاء،
- كما يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتعجيل اعتماد المراقبين المحليين ولتوضيح دور ممثلي الأحزاب السياسية في عملية الاستفتاء،

- يجب على اللاعبين في شمال السودان الابتعاد عن تسجيل أسماء وتفاصيل التسجيل للأشخاص أبان حضورهم للتصويت، إذ يعتبر ذلك في العادة ترهيباً،
- يجب على ممثلي وسائل الإعلام العالمية والمحلية العمل بحساسية ومسئولية في تغطيتهم لعملية الاستفتاء .

قام مركز كارتر بمراقبة تسجيل الناخبين لاستفتاء جنوب السودان حول تقرير المصير من 15 نوفمبر حتى 8 ديسمبر 2010 . لقد أنجز ما يزيد عن 50 مراقباً حوالي 1300 زيارة إلى مراكز استفتاء في 24 ولاية من 25 ولاية عبر السودان[1]. كذلك نشر المركز 26 مراقباً في الدول الثمانية التي أُجرى فيها تسجيل خارج البلاد. لقد زار هؤلاء المراقبون الغالبية العظمى من مراكز التسجيل في الخارج. إن التحليلات والتوصيات التي ستجدونها هنا مرتكزة على الملاحظات المباشرة لمراقبي المركز. هذا وستعتمد الخلاصات النهائية حول تسجيل الناخبين على تقييم لشمولية ودقة سجل الناخبين بما في ذلك الحل الفعال للطعون.

ابتدر مركز كارتر أنشطته لمراقبة الاستفتاء في السودان في أغسطس 2010 ، استجابةً لدعوة من مفوضية استفتاء جنوب السودان، ثم نشر المركز مراقبين على المدى الطويل بحلول سبتمبر 2010. ويقيم مركز كارتر عملية الاستفتاء في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور الانتقالي، وقانون استفتاء جنوب السودان، والتزامات السودان بما ورد في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية [2]. وفي المجمل يشكل فريق العمل الرئيسي ومراقبو مركز كارتر مجموعة متنوعة من 28 دولةً.

إن أهداف بعثة مركز كارتر للمراقبة في السودان تتمثل في تقديم تقييم محايد لمجمل جودة عمليات الاستفتاء، وتعزيز عملية شاملة لجميع السودانيين الجنوبيين، وإظهار الاهتمام الدولي بعملية الاستفتاء في السودان. ويُجري مركز كارتر أنشطة مراقبة وفقاً لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، ومدونة قواعد السلوك، الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام 2005 وصادقت عليه 35 مجموعة مراقبة.

يمكنكم الإطلاع على بيان المركز الكامل في الموقع التالي:

www.cartercenter.org

[1] لم يزر مراقبو مركز كارتر مركز الاستفتاء في غرب دارفور

[2] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير عام 1986، ودخل الميثاق الأفريقي حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986. كما التحق السودان بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986، والذي دخل حيز التنفيذ في 23 مارس عام 1976

###

تم إنشاء مركز كارتر عام 1982 *بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر، وزوجته روزالين، بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية، ساعد على تحسين حياة الناس في* أكثر من 70 دولة بحل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم *المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. ظل مركز كارتر يعمل في السودان لأكثر من عشرين عاماً من أجل تحسين الصحة و منع وحل النزاعات. رجاءً زوروا موقعنا للمزيد من التفاصيل حول مركز كارتر www.cartercenter.org*

THE
CARTER CENTER

Waging Peace. Fighting Disease. Building Hope.

البيان التمهيدي من مركز كارتر حول عملية تسجيل الناخبين لاستفتاء جنوب السودان

أفاد مركز كارتر، بناءً على المراقبة الميدانية حتى 15 ديسمبر بأن عملية تسجيل الناخبين لاستفتاء جنوب السودان حول تقرير المصير جاءت ذات مصداقية عموما وتمثل خطوةً قويةً تجاه إجراء استفتاء ناجح.

واجهت العملية بعض التحديات الإجرائية– خاصةً في تطبيق اللوائح الخاصة بالتعريف، والأهلية، والطعون– علاوةً على وقوع القليل من الحوادث الأمنية. كما لاحظ مركز كارتر بعض الحالات المعزولة للترهيب من جانب ممثلي حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، ولكن المركز يجد أن هذه الحوادث لم تقوض نجاح العملية حتى الوقت الحالي.

وباستمرار عملية عرض الكشوفات وتجميع البيانات، يشيد مركز كارتر بأعضاء مفوضية استفتاء جنوب السودان، ومكتب استفتاء جنوب السودان، وحكومة السودان، وحكومة جنوب السودان على التنظيم الناجح لجهود عملية التسجيل حتى هذه اللحظة. كما ينوه مركز كارتر إلى أن النجاح التام لعملية تسجيل الناخبين سيعتمد على المراحل الأخيرة في استكمال سجل الناخبين. و للمضي قُدماً، يوصي مركز كارتر باتخاذ الخطوات التالية قبل التصويت لتسهيل عملية استفتاء قوية و شاملة:

- إنه من الأهمية بمكان أن تُحل القضايا السياسية الرئيسية، وعلى رأس ذلك أن يصل طرفا اتفاقية السلام الشامل بشكل عاجل إلى حل الغموض الذي يكتنف مستقبل أبيي، وجنسية المواطنين السودانيين في الشمال والجنوب قبل إجراء الاستفتاء.
- يحث مركز كارتر كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان على إشراك جميع قطاعات المجتمع السياسي السوداني في عملية الاستفتاء، وبالاستفادة من قدرات المجتمع المدني وموارد الحكومتين
- يجب أن تشجب كل من حكومة السودان، وحكومة جنوب السودان، أي تكتيكات لممارسة الترهيب، مع التأكيد على التزامهما بإجراء استفتاء حقيقي يعكس بدقة رغبة شعب جنوب السودان
- يجب على كل من هيئات إدارة الاستفتاء، والحكومة، ولاعبي المجتمع المدني تكثيف تثقيف الناخبين بشكل عاجل لإرشاد الناخبين المسجلين إلى مواقع التصويت في المناطق التي كانت فيها مراكز الاستفتاء مراكز متجولة أو تم نقلها. كما يجب أن تبصر مجهودات تثقيف الناخبين كافة السكان حول فترة التصويت التي تمتد لأسبوع واحد، لضمان عدم تزاحم الناخبين في مراكز الاستفتاء في اليوم الأول للتصويت، وأيضاً تبصيرهم بالموعد المتوقع لإعلان النتائج وذلك لتهدئة المخاوف والقلق الذي قد ينشأ أثناء العملية الطويلة للفرز والتجميع
- يجب على إدارة الاستفتاء إعداد خطط للطوارئ لمواجهة أي قصور محتمل في المواد، ومعالجة المشكلات الخاصة باستعادة البيانات من مراكز الاستفتاء البعيدة أثناء الاقتراع
- كما يجب على إدارة الاستفتاء اتخاذ خطوات لضمان أن كل موظفي الاستفتاء تقاضوا مستحقاتهم بحيث لا تتعرض عملية التصويت للتوقف لاستياء الموظفين من عدم تلقي مستحقاتهم.
- يجب على مفوضية استفتاء جنوب السودان ومكتب استفتاء جنوب السودان ضمان توظيف عدد إضافي كافي من الموظفين لتسهيل إدارة سلسلة لعملية التصويت

- يجب توظيف المزيد من النساء كموظفات في مراكز الاستفتاء قبل التصويت وذلك لتشجيع مشاركة أكبر للنساء في عملية الاستفتاء
- كما يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتعجيل اعتماد المراقبين المحليين ولتوضيح دور ممثلي الأحزاب السياسية في عملية الاستفتاء
- يجب على اللاعبين في شمال السودان الابتعاد عن تسجيل أسماء وتفاصيل التسجيل للأشخاص أبان حضورهم للتصويت، إذ يعتبر ذلك في العادة ترهيباً.
- يجب على ممثلي وسائل الإعلام العالمية والمحلية العمل بحساسية ومسئولية في تغطيتهم لعملية الاستفتاء .

الجنسية

تظل الجنسية مصدر قلق رئيسي للعديد من السودانيين الجنوبيين. ويؤكد مركز كارتر على الأهمية الملحة لحل قضايا الجنسية قبل الاستفتاء. وواقع الأمر أن الفشل في حل هذه القضية قد ينتج عنه العودة المتعجلة للجنوبيين إلى الجنوب مما قد يضع عبئاً على الحكومات الولائية التي لا زالت تبني قدراتها في أعقاب سنوات من الحرب.

على تلك الخلفية فإنه من المؤسف محاولة بعض السياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني استغلال هذه القضية والمخاوف التي تثيرها وسط المواطنين لتحقيق مكاسب سياسية. وعلى الرغم من صدور تصريحات بناءة من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عمر البشير، ورئيس حكومة الجنوب سلفاكير حول الجنسية، إلا أنه يبدو أن وزراء آخرين أو قادة رئيسيين في الحزبين قاموا بالإدلاء بتصريحات من المرجح أن تخلق الخوف والبلبلة. إن مركز كارتر يحث القيادات في الخرطوم وجوبا أن يؤكدوا للجنوبيين والشماليين بأن حقوقهم ستصان، و للجنوبيين في الشمال أنهم أن لن يجدوا أنفسهم في وضع فاقدي الجنسية وكذلك الأمر بالنسبة للشماليين في الجنوب بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء. إن من شأن ذلك ضمان التزام السودان بمبادئ القانون الدولي الأساسية القائلة بحق كل فرد في الحصول على جنسية، وأنه يجب ألا يحرم أي شخص تعسفاً من جنسيته[3]. كذلك يحث المركز الحكومتين على التحرك سريعاً للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية الحيوية لضمان أن السودانيين على دراية كافية بموقف الحكومتين حيال قضية الجنسية، ولضمان أن الجنوبيين يمكنهم التصويت عن دراية ومعرفة.

[3] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 15، 1948

إدارة الاستفتاء

لقد برهن مسئولو مفوضية استفتاء جنوب السودان ومكتب استفتاء جنوب السودان والهيئات التابعة لهما على التزام قوي بنجاح عملية تسجيل الناخبين. وقد عملوا لساعات طويلة واستجابوا بفاعلية للتحديات الجديدة عند نشوئها. وقد راقب مركز كارتر تدريب مكتب استفتاء جنوب السودان لضباط استفتاء، ومتابعتهم لإجراءات التسجيل، وتقديمهم النصح والإرشاد لموظفي التسجيل لمساعدتهم على إتباع الإجراءات بدقة. ويبدو أن هذه المساعدة قد ساهمت في إتباع موظفي التسجيل للإجراءات بصورة ملائمة.

في نهاية الأسبوع الأول وعلى امتداد الأسبوع الثاني والثالث من التسجيل، أبلغ مراقبو مركز كارتر عن حدوث نقص متزايد في مواد التسجيل في ولايات معينة في جنوب السودان، ويشمل ذلك ولاية الوحدة وولاية الاستوائية الوسطى. و جراء ذلك تعطل التسجيل مؤقتاً في بعض مراكز التسجيل في غرب الاستوائية، وغرب بحر الغزال، والبحيرات، وأعالي النيل، وجونقلى، والاستوائية الوسطى. في أغلب الحالات استجاب مكتب استفتاء جنوب السودان لمعالجة النقص في الوقت المناسب بإمداد تلك المراكز بمواد إضافية. وعلى الرغم من تخبط الجهود في البداية إلا أنها انتظمت مع مرور الوقت. وفي انتظار الاستفتاء فإنه على مكتب استفتاء جنوب السودان الانتباه لمناطق نائية معينة وقعت فيها معظم مصاعب النقص اللوجستي مثل جونقلى، والتأكد من تخصيص موارد مناسبة للسماح بالمشاركة الكاملة لكل الناخبين المسجلين.

العلاقات العامة: لقد نجحت هيئات إدارة الاستفتاء نجاحا جزئياً في توفير معلومات عامة منتظمة حول العملية. وقد عقد مكتب استفتاء جنوب السودان مؤتمرات صحفية نصف أسبوعية في جوبا موضحاً بشكل منتظم المستجدات حول تقدم عملية تسجيل الناخبين. وقد مثلت هذه المؤتمرات الصحفية خطوة ايجابية نحو زيادة شفافية في إدارة الاستفتاء. وفي البداية وفر مكتب استفتاء جنوب السودان تحديثات منتظمة للإعلام، لكنها أصبحت أقل انتظاماً خلال عملية تسجيل الناخبين. وينبغي بذل جهود مماثلة متزايدة خلال الفترات السابقة للتصويت وخلال التصويت.

الإدارة وإدارة المعلومات: تبنت مفوضية استفتاء جنوب السودان اللوائح الخاصة بتسجيل الناخبين فقط قبيل بداية التسجيل، ولكن عقب تدريب موظفي مراكز الاستفتاء. وقد لاحظ مراقبو مركز كارتر أن موظفي مراكز الاستفتاء لم تتم إحاطتهم بصورة جيداً باللوائح. لكن، على كل حال، بما أن اللوائح لم تغير إجراءات التسجيل كثيراً عما ورد في دليل التسجيل الذي استخدم لتدريب موظفي مراكز الاستفتاء، فان عدم الاحاطة الجيدة باللوائح لم تؤثر على أداء الموظفين لإجراءات التسجيل. كذلك لاحظ مراقبو مركز كارتر أن المسئولين أبلغوا موظفي مراكز الاستفتاء بتمديد تسجيل الناخبين بصورة عشوائية مما نتج عنه قلق الموظفين بشأن تأثير ذلك على مرتباتهم. يجب على مفوضية استفتاء جنوب السودان تبني لوائح تنظم التصويت قبل فترة كافية من بدء عملية التصويت بحيث يتمكن موظفو الاستفتاء من التعود على الإجراءات.

عانت جهات إدارة الاستفتاء من مصاعب في الاتصال بمراكز الاستفتاء في مناطق معينة بجنوب السودان، خاصة في واراب وجونقلى. كما كانت التقارير اليومية عن أرقام التسجيل غير متسقة وفي بعض المناطق يستحيل الحصول عليها. وقد تم تضييق فجوة الاتصالات بتوفير هواتف أقمار اصطناعية بعد بداية تسجيل الناخبين، إلا أن تقارير مركز كارتر تشير إلى أن العديد من تلك الهواتف لم يتم تشغيلها بصورة صحيحة أو لم يتم شحنها برصيد كاف. وفي انتظار الاستفتاء على المسئولين توفير هواتف أقمار اصطناعية كافية مع رصيد كاف لتسهيل الاتصال مع كل مراكز الاستفتاء. كما يجب على المسئولين اتخاذ التدابير اللازمة قبل فترة كافية من بدء التصويت لضمان أفضل اتصالات بين مفوضية استفتاء جنوب السودان ومكتب استفتاء جنوب السودان وبين مراكز الاستفتاء، كما يجب عليهم القيام بالمزيد من التدريب على إجراءات رفع التقارير وإعداد خطط الاسترجاع اليدوي للبيانات.

واجهت إدارة الاستفتاء، خاصةً مكتب استفتاء جنوب السودان بجوبا، تحديات في تأمين المال الكافي لسداد مستحقات موظفي مراكز الاستفتاء في الوقت الملائم. وعلى الرغم من التزام حكومة جنوب السودان بتمويل مكتب استفتاء جنوب السودان لتمكينه من إجراء الاستفتاء، إلا أن حكومة جنوب السودان نفسها واجهت مشاكل في توفير المال لمكتب استفتاء جنوب السودان نتيجة لتأخير تحويلات النقد من الحكومة الاتحادية. وعلى كلا الحكومتين توفير التمويل الضروري فوراً لمفوضية استفتاء جنوب السودان ومكتب جنوب السودان ليتمكنا من إدارة الاستفتاء بصورة سليمة. لقد أبلغ مراقبو مركز كارتر عن العديد من الأمثلة التي ينتقد فيها موظفو مراكز الاستفتاء بطء عملية صرف المرتبات. وفي 53٪ من كل مراكز الاستفتاء التي زارها مراقبو مركز كارتر لم يتلق الضباط مرتباتهم الصحيحة في وقتها[4]. أما السداد للعِرِّيفين فإنه يتم وفق سبل مختلفة مما يستوجب توضيحه قبل التصويت. وينبغي على إدارة الاستفتاء التحرك لزيادة المبلغ الذي يدفع مقدماً من المرتب لضمان السداد للموظفين قبل وقت كاف حتى لا تؤثر المرتبات متأخرة السداد على سير العملية.

وصول المراقبين: على الرغم من أن معظم أعضاء اللجان الولائية العليا، وموظفي لجان استفتاء الولايات، واللجان الفرعية للمقاطعات، وموظفيّ مراكز الاستفتاء كانوا مرحبين للغاية بالمراقبين الدوليين، إلا أن هناك بعض الحالات والتصرفات غير المضيافة قصد منها منع وصول المراقبين الكامل إلى العملية رغم النصوص الواضحة في اتفاقية السلام الشامل، و لوائح المراقبين الصادرة عن مفوضية استفتاء جنوب السودان الداعية إلى السماح للمراقبين بالوصول الكامل[5]. أثار مركز كارتر هذه المسائل مع أعضاء من مكتب استفتاء جنوب السودان، والذين وعدوا بمعالجتها مع الأطراف المناسبة.

---

[4] في اليوم الأول من التسجيل، فقط حوالي خمسة بالمائة من موظفي مراكز التسجيل في المراكز التي تمت زيارتها بواسطة مركز كارتر في جنوب السودان استلموا دفعيات، الأمر الذي قاد إلى الإغلاق المؤقت لمراكز الاستفتاء في ولاية الواحدة في اليوم الثاني للتسجيل. في أعقاب ذلك وافقت مفوضية استفتاء جنوب السودان على الدفع للموظفين في جنوب السودان نسبة 20% من مستحقاتهم أولاً ثم 80% عند نهاية التسجيل. لكن، أبلغ مراقبو مركز كارتر أن موظفي مراكز الاستفتاء في عدد من الأرياف في جنوب السودان لم يستلموا من الأخير جزءاً من مستحقات التسجيل ويشمل ذلك مناطق في الاستوائية الوسطى، وجونقلي، والبحيرات، وراجا، في غرب بحر الغزال وغرب الاستوائية.

[5] اتفاقية السلام الشامل، برتوكول مشاكوس، 2.5 (2005) (ينص على أن استفتاء جنوب السودان يجب أن يكون " مراقباً دولياً")؛ لوائح وقواعد المراقبين، المادة 5(1) (ينص على أن المراقبين المعتمدين " يتمتعون بحق الدخول إلى أي مركز استفتاء في أي وقت أثناء تسجيل الناخبين، الاقتراع، الفرز، عد الأصوات، وإعلان النتائج الأولية")

الترهيب

على الرغم من أن مركز كارتر على علمٍ بتقارير ومزاعم حول سلوك ترهيبي مورس من جانب مندوبو الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، وقوات الأمن، في شمال وجنوب السودان، الا أن مراقبي مركز كارتر كانوا قادرين على تأكيد القليل فقط من هذه الحالات. وقد أكد مراقبو مركز كارتر ما يبدو أنه اعتقالات من منطلق سياسي لـ5 من منسوبي حزب المؤتمر الوطني في شرق وغرب الاستوائية وجونقلي. كما أبلغ مراقبو مركز كارتر أيضاً عن وقوع حوادث ترهيب تتم برعاية الحكومة في كل من شندي، ونهر النيل، وأم درمان، وولاية الخرطوم، حيث قيل لجنود وعاملين آخرين بالدولة في هذه المناطق أنهم لن يستلموا مرتباتهم إذا لم يسجلوا. وعلى الرغم من أن مركز كارتر لم يلاحظ نمطاً منظماً من الترهيب في الأماكن التي شهدت هذا السلوك، إلا أن حدوثه يقوض المشاركة الكاملة في عملية الاستفتاء، ويتعارض مع الالتزامات القانونية الوطنية والدولية، التي تستلزم أن لكل شخص الحق بأن يسمح له بحرية التعبير دون خوف من التدخل وأن الحقوق الأخرى اللازمة لحرية التعبير يتم احترامها[6] . ويدعو مركز كارتر كل من حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان إلى شجب هذه التكتيكات ومطالبة ممثلي الحكومة الابتعاد عن الترهيب قبل، وأثناء، وبعد فترة الاقتراع

ويساور مركز كارتر القلق أيضاً حول الخطب الترهيبية السائدة في غرب الاستوائية التي استهدفت جماعة شهود يهوه لقرارهم الامتناع عن التسجيل لأسباب دينية. إن قرار مقاطعة يامبيو بتعليق كل الأنشطة الكنسية للجماعة، بما في ذلك الصلوات، والاجتماعات في حرم الكنيسة، وأي أنشطة أخرى لجماعة شهود يهوه، من شأنه أن يقوض حرية التعبير والتجمع للسكان الذين لديهم آراء مختلفة عما هو سائد.[7] ويدعو مركز كارتر كافة ذوي الشأن في غرب الاستوائية إلى احترام حق الأفراد في المشاركة أو الامتناع عن المشاركة في عملية الاستفتاء.

تثقيف الناخبين

تصرف أحد موظفي الاستفتاء في شرق جونقلي بعدائية تجاه مراقبي مركز كارتر حيث قال لهم دون أن يستفزوه بأي شكل أنه يمكن أن يمنعهم من الوصول إلى مراكز الاستفتاء. وفي شرق الاستوائية، أصدرت اللجنة الولائية العليا مذكرة حول جمع البيانات جاء فيها" كل شركاء الاستفتاء، الموظفين، الأمم المتحدة، والوكالات الطوعية غير مسموح لهم الحصول على معلومات وبيانات تخص تسجيل الناخبين إلا عبر مكتب رئيس اللجنة الولائية العليا للاستفتاء". إن الموقف الذي دفع به في هذه المذكرة يتعارض مه قواعد ولوائح مفوضية استفتاء جنوب السودان الخاصة بالمراقبين ودروهم في العملية ويجب أن يتم رفضها من جانب مكتب استفتاء جنوب السودان. أخيراً، في مركز استفتاء في محافظة جوبا رفض أحد الرؤساء تشارك المعلومات مع مراقبي مركز كارتر وأدعى أنه على المراقبين الدوليين البقاء خارج مراكز الاستفتاء بمسافة 10 أمتار أثناء سير العملية، في مخالفة لقانون استفتاء جنوب السودان، ولوائح المراقبين، ودليل تدريب التسجيل.

[6] الدستور القومي الانتقالي لجمهورية السودان، المادة 29، 40، 41(2005)؛ قانون استفتاء جنوب السودان، المادة 7(أ) (2009)؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 19، 22، 25؛ الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 6، 0، 13.

[7] اتفاقية السلام الشامل، بروتوكول ميشاكوس، 6.2، الدستور القومي الانتقالي، المادة 38؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 18؛ الميثاق الأفريقي، المادة 8

لاحظ مراقبو مركز كارتر المشاركة الضعيفة من جانب هيئات إدارة الاستفتاء في تثقيف الناخبين حتى بداية التسجيل؛ إن جهود تثقيف الناخبين تعد ضروريةً لضمان أن الناخبين على دراية كافية بحيث يكونوا قادرين على ممارسة حقهم في التصويت بشكل فعال [8]. إن أنشطة تثقيف الناخبين التحضيرية للناخبين في جنوب السودان تمت كلها تقريباً على يد مجموعات المجتمع المدني مثل الشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية، و"استفتائي" للحرية، وشباب من أجل الانفصال. وكثيراً ما خلطت المنظمتان الأخيرتان بين تثقيف الناخبين ومناصرة خيار الانفصال. وفور بداية تسجيل الناخبين ازدادت أنشطة تثقيف الناخبين من قبل مختلف الفاعلين الذين قادوا الجهود في الولايات الجنوبية بمن فيهم الزعماء المحليون، والكنائس، ومجموعات النساء، والحركة الشعبية، ومجموعات عمل الاستفتاء بالولايات والمحافظات.

في شمال السودان كان تثقيف الناخبين ضعيفاً. وقد أبلغ مراقبو مركز كارتر عن قصور واضح في فهم العملية وسط الجنوبيين في شمال السودان، وما إذا كانوا مؤهلين للمشاركة في التصويت وكيفية التسجيل. وفقاً لمراقبي مركز كارتر فإن جنوب كردفان كانت هي الولاية الوحيدة في شمال السودان التي بُذلت فيها جهود فعالة ومنتظمة لتثقيف الناخبين بواسطة منظمات المجتمع المدني طوال فترة التسجيل. ومع استمرار التسجيل تكاثفت جهود تثقيف الناخبين، خاصةً في الخرطوم، وذلك بمشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني، ومفوضية استفتاء جنوب السودان، وحزب المؤتمر الوطني. سوى أن القليل فقط من أنشطة تثقيف الناخبين نظمت خارج الخرطوم، فيما عدا كرمة، ودنقلا بالولاية الشمالية، وشندي، وولاية نهر النيل، حيث بذلت منظمات طوعية محلية، وكنائس، وسلاطين، جهوداً لتثقيف الناخبين.

خلال استعداد الحكومة، وإدارة الاستفتاء، والمجتمع المدني، لعملية التصويت، يجب عليهم بذل الجهود لتوضيح مسألتين رئيسيتين للجمهور حول الإطار الزمني للاستفتاء، وذلك تماشياً مع التزامات السودان الدولية باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تقديم تثقيف الناخبين بشكل كافٍ لكل المواطنين[9]. أولى المسألتين هي أنه من المقرر أن يتم التصويت من 9 إلى 15 من يناير، وأخذاً في الاعتبار الأهمية المرتبطة بتاريخ يوم 9 يناير فمن المحتمل أن تتزاحم أعداد هائلة من الناخبين للتصويت في هذا اليوم، غير مدركين أن العملية ستستمر على مدى ستة أيام تالية. ولتفادي المشاكل المتعلقة بالسيطرة على الحشود، على أولئك القائمين بتثقيف الناخبين توضيح أن التصويت يستمر لسبعة أيام.

ثانياً، وفقاً لموظفي إدارة الاستفتاء، والمستشارين الفنيين الدوليين، فإن جمع ومعالجة نتائج التصويت قد تستمر من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. لذا على كل الفاعلين المشاركين في تثقيف الناخبين إبلاغ مواطني جنوب السودان بهذا الإطار الزمني حتى لا يقود بطء إعلان النتائج إلى شكوك بوقوع مخالفات.

---

[8] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، فقرة 11

[9] الميثاق الأفريقي للديمقراطية، والانتخابات، والحكم(وقع في 30 يونيو، 2007) المادة 12(4) (تستلزم الدول الموقعة " تنفيذ برامج وأنشطة مصممة لتعزيز مبادئ وممارسات الديمقراطية ودعم ثقافة الديمقراطية، ودمج التثقيف المدني في مناهجهم المدرسية ووضع البرامج والأنشطة الملائمة")؛ انتخابات وحقوق إنسان الأمم المتحدة، الفقرة 87؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2.

التعريف (إثبات الهوية)

لاحظ مراقبو مركز كارتر تضارباً في تطبيق إجراءات التعريف وإثبات الهوية . يزعم العديد من السودانيين أن باستطاعتهم تحديد من هو الجنوبي من سحنته وطريقة حديثه. وتشترط لوائح المفوضية أن يبرز المتقدم مستندات تعريف رسمية أو إثبات هوية المتقدم بواسطة العريف المحدد. كان الغرض من هذه العملية ضمان أن مجموعات الأقليات مثل المقيمين الدائمين، الذين قد لا يتمتعون بالصفات الجسدية واللغوية المفترض وجودها لدى مواطني جنوب السودان، سيتمكنون من المشاركة بالكامل في العملية، تماشياً مع التزامات السودان الدولية بالسماح للمواطنين التمتع بحق المشاركة في الشئون العامة لبلادهم[10].

وقد أفاد مراقبو مركز كارتر أن المسجلين المحتملين لم يتم التأكد من هوياتهم لا عن طريق الوثائق ولا عبر العريفين في أكثر من ثلث الزيارات لمراكز الاستفتاء في شمال وجنوب السودان، رغم لوائح قانون استفتاء جنوب السودان، ومفوضية استفتاء جنوب السودان، التي تشترط وجود وثيقة رسمية لإثبات الهوية، أو شهادة شفهية أو مكتوبة من زعيم القبيلة، أو السلطان، أو غيرهم من الأعيان أو الأشخاص المعنيين في المجتمع .[11]

على الرغم من أن غالبية المراكز التي زارها مراقبو مركز كارتر كان العريفون موجودين فيها، إلا أنهم غابوا تماماً في بعض الزيارات لمراكز في الجزيرة، والخرطوم، والبحيرات، وجونقلى، وأعالي النيل، وجنوب كردفان، والوحدة، وغرب بحر الغزال. في هذه المراكز، أبلغ المراقبون عن حالات قليلة منع فيها المتقدمون ممن لا يحملون وثائق هوية من التسجيل، حيث لم يكن هنالك عريف للتحقق من الهويات، رغم أن أحكام قانون استفتاء جنوب السودان تسمح لقادة المجتمع بملء دور العريف في الأوقات التي لا يتوفر فيها وجود العريف[12]. وقد أفاد المراقبون عن حالات قليلة لم يكن المتقدمون يملكون فيها مستندات هوية وتم منعهم من التسجيل لعدم وجود عريف يتعرف على هوياتهم. هؤلاء الأفراد – على الرغم من أن عددهم ليس كبيراً – قد يكون جرى استبعادهم من المشاركة بشكل غير عادل، في تعارض مع الالتزامات المحلية والدولية التي تطلب من السودان اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تحقيق الحقوق، بما في ذلك الحق في تقرير المصير[13].

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 2، 13؛ ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، فقرة 11 حول " حق المشاركة في الشئون العامة، وحقوق التصويت، والحق في الوصول المتساوي للخدمات" (تنص على " حيثما كان تسجيل الناخبين مطلوباً، يجب أن يتم تسهليه و عدم فرض أي عقبات في وجه هذا التسجيل")

[11] قانون استفتاء جنوب السودان، المادة 26؛ لوائح التسجيل الخاصة بمفوضية استفتاء جنوب السودان

[12] المادة 26 من قانون استفتاء جنوب السودان والمادة 11 من لوائح مفوضية استفتاء جنوب السودان لتسجيل الناخبين تنص على أنه في حالة عدم توفر مستندات إثبات هوية أو شهادة شفهية أو مكتوبة لعريف يجوز لموظف الاستفتاء الاستعانة بالسلطان المختص أو زعيم القرية المعني حسب الحالة."

[13] قانون استفتاء جنوب السودان، المادة 27؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (2)؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 1

الاستئنافات ونشر قوائم الناخبين

على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين حرموا من المشاركة في عملية التسجيل يشكلون نسبة منخفضة من الأشخاص الذين حاولوا التسجيل، إلا أن عملية الاستئنافات لهؤلاء الأفراد شكلت حزمة منتظمة واسعة الانتشار من الأخطاء الإجرائية التي شهدها مراقبو مركز كارتر خلال عملية التسجيل. إن علمية الاستئنافات كما حددها قانون استفتاء جنوب السودان هي عملية حاسمة لنزاهة العملية في كلياتها، فهي تساعد على ضمان أن المواطن الجنوبي المؤهل للتصويت يتمتع بالحق في معالجة فعالة عندما يُمنع من المشاركة [14]. وقد استلم عدد قليل من الأشخاص الذين تقرر عدم أهليتهم من قبل رؤساء مراكز الاستفتاء استمارات الرفض من رؤساء مراكز الاستفتاء التي من المفترض أن تكون الخطوة الأولى لتقديم استئناف[15]. وكثيراً ما تجاهل ضباط الاستفتاء تسجيل أسماء المتقدمين المرفوضين في صحيفة التسجيل، كما لم يحتفظوا بتعداد مستمر للأشخاص المرفوضين في كل مركز.

عند بداية التسجيل غابت لجان الاستئناف، أو الهيئات المكونة في كل مركز استفتاء للنظر في صحة الرفض، في كل من شمال وجنوب السودان. في بادئ الأمر قالت لجنة استفتاء ولاية الخرطوم لمراقبي مركز كارتر أن القانون قد تم تعديله ولن يكون هناك لجان استئناف في شمال السودان. هذا وقد أفاد مراقبو مركز كارتر عن نقص في لجان الاستئناف في شمال السودان خلال معظم عملية التسجيل، باستثناء ولاية جنوب كردفان حيث شكلت لجنة استئناف في الأسبوع الثالث من التسجيل. بحلول الأسبوع الأخير من التسجيل، اتخذت معظم ولايات الشمال خطوات لإنشاء هذه الهيئات. لقد ابلغ المراقبون في شمال وجنوب دارفور وفي أجزاء من شرق الاستوائية أنه لن يتم تشكيل لجان الاستئناف إلا عند نهاية التسجيل.

بتواصل التسجيل في الأسبوع الثاني بدأ المسئولون في تشكيل لجان استئناف في جنوب السودان وبالتحديد في شرق الاستوائية، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال. إلا أن الضباط بدوا مشوشين بشأن دور اللجان وكيفية تشكيلها وإدارتها. أخبر الضباط مراقبي مركز كارتر في الاستوائية الوسطى، وأعالي النيل، أن لجان الاستئناف سيتم تشكيلها على مستوى المقاطعة.

---

[14] لوائح مفوضية استفتاء جنوب السودان لتسجيل الناخبين، المادة 16، 17؛ والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2(3)

[15] لوائح مفوضية استفتاء جنوب السودان لتسجيل الناخبين ، المادة 17(تنص على أنه "في حالة رفض التسجيل على رئيس مركز التسجيل إصدار مذكرة مكتوبة فوراً تبين سبب مثل هذا الرفض وإبلاغ المتقدم بحقه في الاستئناف إلى لجنة الاستئناف")

عرض الكشوفات: لاحظ مراقبو مركز كارتر أن أغلب مراكز الاستفتاء التي زاروها عبر البلاد لا توجد بها الاعلانات المطلوبة التي تشير إلى مواعيد نشر الكشوفات. أثناء 74٪ من زيارات مركز كارتر إلى مراكز الاستفتاء خلال تسجيل الناخبين لم يكن هناك نشرة حول عرض الكشوفات.

إضافةً لذلك، قام موظفو مراكز الاستفتاء في كلٍ من ولايات الخرطوم، وكسلا، وشمال دارفور، وجنوب دارفور، والبحر الأحمر بتجاوز الإجراءات المقررة بإعادة نسخ كشوفات التسجيل يدوياً لتنشر في فترة نشر الكشوفات. على الرغم من أن تلك الممارسة قصد بها تسهيل مراجعة الجمهور للكشوفات، ، إلا أنها تدعو للقلق لأنه من المرجح أكثر وقوع أخطأ عند نسخ الأسماء في مستند مختلف، وأن النسخ يحدث عادةً عندما لا يكون الشخص المسجل يراقب لضمان أن أسماءهم ومعلوماتهم تم تسجيلها بصورة صحيحة.

الطعون والاستئنافات: لقد قدمت هيئات إدارة الاستفتاء، والمجتمع المدني تثقيفاً محدوداً للناخبين حول عمليات نشر الكشوفات والجدول الزمني للاستئنافات. ويستمر موظفو الاستفتاء ولجان الاستئناف في الجنوب في إظهار درجات متفاوتة من الفهم لفترة نشر الكشوفات والطعون. كنتيجة لذلك، كان التقيد بضوابط النشر والطعون بمراكز الاستفتاء متفاوتاً بشكل ملحوظ. علاوةً على ذلك، لم تتم إحاطة موظفي الاستفتاء في الجنوب بالجدول الزمني المعدل للنشر، والتصحيحات، والطعون، بصورة جيدة، مما قاد إلى التشويش والتأخير في عملية النشر في بعض المناطق.

حتى الآن، تشير تقارير مراقبي مركز كارتر إلى أن فترة نشر الكشوفات والطعون تسير بسلاسة في الشمال؛ بينما يتفاوت العمل في مراكز الاستفتاء في الجنوب بصورة كبيرة. حيث لم تبدأ العديد من مراكز الاستفتاء في الجنوب نشر الكشوفات، كما تسبب الاستياء من عدم دفع المستحقات لضباط الاستفتاء في نشر الكشوفات في بعض المناطق. كما لم يتم تعليق كشوفات الناخبين في العديد من مراكز الاستفتاء، بحيث صعب على الناخبين مراجعة الكشف الأولي بغرض رفع الطعون. كما لاحظ مراقبو مركز كارتر أن بعض ضباط الاستفتاء في الجنوب صرحوا بأن الناخبين لا يسمح لهم بالاطلاع على السجل الأولي بحثاً عن أسماء غير أسمائهم.

يفتقر مسؤلي الاستفتاء والمواطنون على السواء إلى الإلمام بعملية محكمة الاستئناف على المستوى المحلي. ويقترح مركز كارتر أن توفر مفوضية استفتاء جنوب السودان، والمحكمة العليا الاتحادية، والمحكمة العليا لجنوب السودان، معلومات حول المحاكم المختصة ليعرف الأفراد الراغبون في تقديم استئنافات اجابات حول

كيف، وأين ومتى يمكنهم القيام بذلك. وسيساعد ذلك على ضمان التماشي مع التزامات السودان الدولية والتي تطالب بالحق في معالجة فورية وفعالة[16].

مركز كارتر على علمٍ بعدد من الشكاوى حول عملية الاستفتاء كان ان تم رفعها للمحكمة الدستورية السودانية، وقد أشارت تقارير أإخبارية إلى أن المحكمة وافقت على سماع القضايا. ورغم أن مراقبي مركز كارتر طلبوا المزيد من المعلومات حول الشكاوى المقدمة، إلا أنهم لم يستلموا أي نسخ عن هذه الشكاوى حتى الآن.

الأهلية

كما ذكر في بيان سابق لمركز كارتر كان من المفروض تحديد المعيار الذي يحكم أهلية المشاركة في الاستفتاء، وإحاطة الجمهور به بشكل واضح . وعلى الرغم من تقديم مفوضية استفتاء جنوب السودان توضيحاً لمعيار الأهلية في 24 أكتوبر، إلا أن العديد من المسائل لم يتم حلها بشكل صريح وقتها، بما فيها النسب من جانب أحد الوالدين، وتسجيل دينكا نقوك خارج منطقة أبيي. وقد لاحظ مراقبو مركز كارتر، أثناء التسجيل، ارتباكاً في كسلا، والخرطوم، وجنوب كردفان، وأعالي النيل، حول أهلية الأشخاص الذين يكون أحد أبويهم من الجنوب. ويرحب مركز كارتر بالإجراء اللاحق من قبل مفوضية استفتاء جنوب السودان في يوم 23 نوفمبر، بإبلاغ كل مراكز استفتاء جنوب السودان في شمال السودان بأن أي سوداني يكون أحد أبويه من الجنوب (بغض النظر عما إذا كان أماً أو أباً) مؤهل للتسجيل للاستفتاء.

لقد بدا أن موظفي مراكز الاستفتاء في كل من الجزيرة، والخرطوم، ونهر النيل، وجنوب كردفان، كانوا مرتبكين بشكل واضح بشأن أهلية دينكا نقوك الذين يعيشون خارج أبيي. إن التطبيق غير المتسق لشروط أهلية دينكا نقوك ومواطنين آخرين من قبل موظفو مراكز الاستفتاء لمواطنين تعود أصولهم لأبيي قد يتضمن استبعاداً غير عادل لبعض الأشخاص المؤهلين للمشاركة وإقصاءهم من العملية، مما يتعارض مع التزامات السودان بأن الجنوبيين سوف يتمكنون من ممارسة حقوقهم السياسية الأساسية.[17].

وأبلغ المراقبون في ولايات جونقلي، والوحدة، عن بعض حالات تسجيل صغار السن، لكن أعداد هذه الحالات قليلة إلى حد كبير، وفي العديد من الحالات في جنوب كردفان، وشمال بحر الغزال، تم إبعاد المتقدمين الذين

---

[16] قانون استفتاء جنوب السودان، المادة 13؛ لوائح تسجيل الناخبين، المادة 20؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2(تنص على الحق في جبر الضرر القانوني)؛ كتيب حول الجوانب القانونية والفنية والحقوقية للانتخابات، الفقرة 114(تنص على أن " أي شخص يزعم حرمانه من التصويت، أو أي حقوق سياسية أخرى ، يجب أن تتوفر له سبل الحصول على مراجعة مستقلة و جبر لضرره")

17 قانون استفتاء جنوب السودان، المادة 25؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 5

تقرر أنهم قصر. في العديد من مراكز الاستفتاء في ولاية الوحدة تم استطلاع كل المتقدمين للتسجيل عما إذا كانوا سيبقون بنفس الموقع في 9 يناير قبل السماح لهم بالتسجيل؛ إن استبعاد المتقدمين المحتملين على هذا الأساس يعتبر خرقاً للموجهات التي تحكم الأهلية، وربما نتج عنه استبعاد بعض المشاركين ذوي الأهلية.

مواقع مراكز الاستفتاء

اشتكى العديد من المشاركين في عملية التسجيل لمراقبي مركز كارتر من بعد مواقع مراكز الاستفتاء في شمال وجنوب السودان على السواء. ففي الخرطوم، وأم درمان، والجزيرة، والقضارف، وجنوب كردفان، والنيل الأبيض، أخبر المسجلون المراقبين أن مراكز التسجيل تقع بعيداً عن مراكز التجمعات الرئيسية للجنوبيين. وفي الجزيرة، والخرطوم، والنيل الأبيض تم نقل المراكز أثناء علمية التسجيل لتصبح متاحة أكثر بالنسبة للجنوبيين. وبينما يمثل ذلك أمراً ايجابياً لضمان مشاركة أكبر، إلا أنه ينبغي على لجان الاستفتاء الولائية ضمان القيام بالتنويه والإعلان بالمواقع السابقة لتعريف الناخبين بشكل واضح بالمواقع الجديدة.

في جنوب السودان اشتكى المسجلون من أن هناك عدد محدود جداً من المراكز بالمقارنة مع عدد المراكز خلال انتخابات ابريل 2010، وأن المراكز القائمة بعيدة للغاية من المواطنين في الأرياف. ويبدو أن هذا الشعور دفع بعض فرق الاستفتاء إلى العمل بوصفها" مراكز متنقلة" لتحسين فرص الوصول للتسجيل لمواطني الأرياف. لقد شاهد مراقبو مركز كارتر العديد من مراكز الاستفتاء الجوالة في شرق الاستوائية، والبحيرات، وشمال بحر الغزال، وجونقلى، والاستوائية الوسطى. وفي ولاية سنار بشمال السودان كانت كل مراكز الاستفتاء جوالة لتسهيل الوصول لأكبر عدد ممكن من الجنوبيين. ويبدو أن أعضاء إدارة الاستفتاء الذين اتخذوا القرار بتوفير مراكز استفتاء جوالة كانوا مدفوعين بالنوايا الحسنة لإشراك مواطني الريف في العملية. ولكن، في هذه الحالات من المهم أن يزيد مسئولو الاستفتاء من جهود التثقيف الموجهة للناخبين لإحاطتهم علماً بأماكن الاقتراع هذه المناطق.

التسجيل في السجون

يرحب مركز كارتر بقرار مفوضية استفتاء جنوب السودان تسجيل نزلاء السجون المؤهلين للاستفتاء، في خطوة قوية باتجاه ضمان حق الاقتراع للناخبين المؤهلين، بما في ذلك ذوي الحاجات الخاصة[18]. تمت مراقبة تسجيل السجناء في الخرطوم، والجزيرة، والاستوائية الوسطى، ويبدو أنها أديرت بسلاسة.

[18] راجع بشكل عام، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25؛ كتيب حول الجوانب القانونية والفنية والحقوقية للانتخابات، فقرة رقم 110.

مشاركة المرأة

أفاد مراقبو مركز كارتر عن توجه أعداد قليلة جداً من النساء للتسجيل في جنوب السودان عند بدءعملية التسجيل. لكن مع استمرار فترة التسجيل أفاد المراقبون عن تزايد أعداد النساء، وفي بعض الحالات لوحظت أعداد أكبر من النساء المسجلات مقارنةً بالرجال. وأشارت تقارير مركز كارتر إلى وجود أعداد قليلة من الموظفات في مراكز الاستفتاء في شمال وجنوب السودان على حدٍ سواء. وفي كسلا، ومنطقة راجا في غرب بحر الغزال، وشمال وجنوب دارفور، كان هناك القليل من الموظفات ضمن هيئات موظفي مراكز الاستفتاء. أما في ولاية الوحدة فقد أبلغ المراقبون بأنه وفقاً لتوجيهات اللجنة الفرعية فإن النساء مسموح لهن بالعمل فقط في وظيفة "مسجل رقم 2"، وعلى مستوى اللجنة الفرعية تعمل النساء فقط كضباط ماليين أو إداريين. ويدعو هنا مركز كارتر مسئولي إدارة الاستفتاء لزيادة عدد النساء الموظفات، ويشمل ذلك زيادة أعدادهن على مستوى الوظائف القيادية عند توظيف المزيد من موظفي الاستفتاء عند فترة التصويت، إذ سيساعد ذلك السودان على الوفاء بالتزاماته المحلية والدولية بضمان المشاركة المتساوية للنساء في الشئون العامة[19].

الإقبال على التسجيل في الشمال

توجهت اعداد قليلة للتسجيل في شمال السودان خلال الأسبوع الأول من فترة التسجيل. ومع انتهاء عطلة عيد الأضحى وانتشار المعلومات بشأن الاستفتاء زاد الإقبال على التسجيل، ومع ذلك فقد ظل معدل الإقبال أقل بكثير من الأعداد المتوقعة للناخبين المؤهلين في شمال السودان. وبينما قد توجد مجموعة من القضايا ذات صلة بذلك، لكن يبدو أن عدداً من العوامل ساهمت في الإقبال المتدني على التسجيل في شمال السودان، بما في ذلك ضعف تثقيف الناخبين، ومخاوف الجنوبيين في ولايات الشمال بشأن وضعهم المستقبلي، وتركيز الجنوبيين على العودة إلى الجنوب قبل الاستفتاء. وعلى الرغم من عدم مراقبة ذلك بشكل مباشر، إلا أن مركز كارتر تلقى تقارير موثوقة بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان حثت الجنوبيين في شمال السودان على عدم التسجيل. وإذا كانت هذه التقارير صحيحة فإن تلك الأنشطة تفسر جزئياً الإقبال المتدني على التسجيل في الشمال.

التسجيل الموازي

[19] الدستور القومي الانتقالي، المادة 32(1)؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 3؛ بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 2

أبلغ مراقبو مركز كارتر عن عدد من الحالات حيث قامت أطراف أخرى غير جهات إدارة الاستفتاء بتسجيل معلومات المسجلين، وكثيراً ما تم ذلك مباشرةً خارج مراكز الاستفتاء في شمال السودان. وعلى الرغم من أن مثل هذا النشاط – والذي يدعى أحياناً بالتسجيل الموازي – وقانونيا ليس هنالك ما يحظره من ناحية فنية، إلا أنه يمكن أن يكون له تأثير ترهيبي في بعض الحالات، حيث يفسر أحياناً كوسيلة للتقصي غير المرغوب به لأصوات الناخبين المحتملين. وهذا الأمر صحيح خاصةً إذا كان الغرض من النشاط وهوية القائمين به لم يتم توضيحها بجلاء للمسجلين. وقد لاحظ مركز كارتر وجود تسجيل موازٍ في الجزيرة، والخرطوم، وشمال كردفان، ونهر النيل. لقد شاركت مجموعة من الاطراف في جهود التسجيل الموازي، ويشمل ذلك اللجان الشعبية، ومندوبي حكومة جنوب السودان، ومندوبي حزب المؤتمر الوطني، والزعماء المحليين، واللجنة العليا للسلام والوحدة، والاتحاد الوطني للطلاب. حيث ينبغي على القائمين على التسجيل الموازي توضيح غرضهم من مثل تلك الجهود خلال التسجيل، مع الامتناع عن ممارسة أي أنشطة مماثلة قرب موعد التصويت.

أخيراً، لاحظ المراقبون في بعض الحالات المعزولة في الخرطوم، أن القائمين على التسجيل الموازي احتفظوا بإيصالات التسجيل الخاصة بالأشخاص الذين تم تسجيلهم. تمثل هذه الأمثلة عقبة جدية أمام المشاركة المفتوحة، ويتعين على مسئولي الاستفتاء اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان إن المسجلين يحتفظون بإيصالات التسجيل خاصتهم قبل يوم الاقتراع[20].

الأحزاب السياسية

ساهم قرار مفوضية استفتاء جنوب السودان بعدم إصدار قواعد منظمة لدور الأحزاب السياسية في عملية تسجيل الناخبين، واعتماد مندوبي الأحزاب السياسية كمراقبين محليين فقط بأسماء أحزابهم، ساهم ذلك في نشوء تضارب واضح بشأن انتساب مختلف أنواع المراقبين المحليين في مراكز الاستفتاء. وقد أفاد مراقبو مركز كارتر أنه كان من الصعوبة توضيح ما إذا كان المراقبون أعضاء في أحزاب سياسية أم مجموعات مراقبة وطنية. هذه القضية أصبحت أكثر إشكالية، عندما بدا أن بعض هؤلاء المراقبون من الاحزاب السياسية تجاوزوا حدودهم بالتدخل في مجرى عملية التسجيل، أو بالمشاركة في التسجيل الموازي. إن الافتقار إلى الانتساب الواضح جعل من العسير تحميل المسئولية في حالة هذه الأنشطة.

لم يكن هناك اتصال منهجي وواضح مع أعضاء الأحزاب السياسية، أو مع اللجان العليا الولائية للاستفتاء، حول حق أعضاء الأحزاب في المشاركة في العملية كمراقبين محليين. إن غياب إجراءات اعتماد محددة للأحزاب السياسية قاد أيضاً إلى عملية اعتماد غير واضحة المعالم، أومتأخرة أو فاشلة لمندوبي الأحزاب

[20] قانون استفتاء جنوب السودان، المادة 7(مثل هذه الممارسات ستتعارض مع " المناخ الملائم والظروف الأمنية من أجل إعداد وتنظيم ممارسة حرة لق تقرير المصير")

السياسية الراغبين في اعتمادهم كمراقبين محليين[21]. يتعين على مفوضية استفتاء جنوب السودان، قبل بدء الاقتراع، النظر في تمييز دور وكلاء الأحزاب عن دور المراقبين المحليين، وأن تطلب من جميع المتواجدين في مراكز الاستفتاء بيان إنتسابهم المؤسسي بوضوح.

الحملات والإعلام

على الرغم من نشرها بعد شهر من بدء فترة الحملات، إلا أن مركز كارتر يرحب بتبني لوائح الحملات الإعلامية من جانب مفوضية استفتاء جنوب السودان. وتوفر اللوائح تأسيس لجنة للإعلام، لتلعب دوراً حاسماً في إجراء التوعية العامة ومراقبة الطريقة التي يغطى بها الاستفتاء إعلامياً في السودان[22].

لقد أبلغ مراقبو مركز كارتر عن عدد معقول من نشاط الحملات الدعائية في جنوب السودان، سوى أنه لم يكن هنالك إلا القليل من هذه الأنشطة في شمال السودان. علاوةً على ذلك، أبلغ مراقبو مركز كارتر أن بعض المنظمات الوطنية في منطقة الخرطوم بدا أنها أساءت فهم فترة الحملات، معتقدةً أن الحملات يجب ألا تُدشن إلا بعد انتهاء فترة تسجيل الناخبين.

لقد كانت كل الحملات التي راقبها مركز كارتر في شمال السودان داعمةً لخيار الوحدة، بينما جاءت كل الحملات في جنوب السودان تقريباً مساندةً لخيار الانفصال. أبان تواجدهم في الجنوب، صرح بعض ممثلي الأحزاب المعارضة الموجودة في الشمال لمركز كارتر أن حملات مناصرة الوحدة لن تكون مقبولةً ضمن المناخ السياسي والاجتماعي الحالي في جنوب السودان. ورغم أن مركز كارتر لم يلحظ قيود منهجية على إمكانية التعبير عن مناصرة الوحدة في جنوب السودان، إلا أنه من الواضح أن الدعم الاجتماعي الهائل لخيار الانفصال قد يمنع الناس من التحدث بحرية عن دعم خيار الوحدة.

التغطية الإعلامية: عند بدء التسجيل، لاحظ مراقبو مركز كارتر أن أعضاء من الإعلام المحلي والعالمي تصرفوا بشكل اقتحامي في جوبا، متدخلين في العملية لأخذ بعض الصور الفوتوغرافية لأشخاص يقومون بتسجيل أنفسهم، كما أجروا مقابلات مع موظفي مراكز الاستفتاء في ذروة عملية التسجيل. بذلك يحث مركز

[21] تم حرمان أعضاء من الحركة الشعبية– التغيير الديمقراطي من الاعتماد في جونقلي لأن اللجنة الولائية العليا قررت أنهم حزب سياسي غير شرعي

[22] مفوضية استفتاء جنوب السودان، لوائح الإعلام، 2010، المادة 4

كارتر العاملين في الإعلام أن يظهروا الاحترام لعملية الاستفتاء أثناء تأديتهم لواجبهم الإعلامي، خاصةً أثناء ما يرجح أنه سيكون يوماً ترتفع فيه أعداد المقترعين في التاسع من يناير المقبل.

كما يشعر مركز كارتر بخيبة أمل من غلبة التغطية الإعلامية الساعية لتأكيد احتمالات انفجار الأوضاع أكثر من تركيزها على التقدم المحرز باتجاه تطبيق الاستفتاء. ويدعو مركز كارتر كافة ممثلي الإعلام إلى تقديم تغطية متوازنة ودقيقة لعملية الاستفتاء.

المشاركة في عملية الاستفتاء

يحدد الاستفتاء ما إذا كان الجنوبيون راغبين في البقاء ضمن سودان موحد وفق الترتيبات الحالية، أم أنهم سينفصلون مؤسسين لدولة مستقلة وفق ما نصت علية اتفاقية السلام الشامل للوفاء بالحقوق الديمقراطية للجنوبيين في تقرير المصير[23]. وكإجراء ديمقراطي كانت هنالك فجوات واضحة في مشاركة السودانيين كما هو ملاحظ في المشاركة المحدودة للجنوبيين في شمال السودان في عمليات تسجيل الناخبين بجانب غياب مشاركة بعض أحزاب المعارضة الرئيسية في هذه العملية.

يمثل إحتمال انفصال جنوب السودان مسألة ذات أهمية حاسمة لمستقبل البلاد، مما يستدعي إشراك كل شرائح المجتمع السوداني بشكل نشط في عملية الاستفتاء. إن القرارات المتبصرة تتطلب أن يكون الناخبون على دراية كاملة بما سيترتب عليه كلا الخيارين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحث مركز كارتر الفاعلين بالمجتمع المدني والحكومتين في الشمال والجنوب على تنظيم الحوارات والمناظرات العامة والمنتديات التي تنشر المعلومات لتزويد الجمهور بالمعلومات حول خياري الاستفتاء.

المراقبون المحليون

يرحب مركز كارتر بالمشاركة المهمة للعديد من مجموعات المراقبة المحلية التي شاركت في مراقبة عمليات التسجيل في شمال السودان وجنوبه. وفي ذات الوقت، يشعر مركز كارتر بالإحباط وخيبة الأمل جراء تأخير عمليات اعتماد العديد من المراقبين المحليين بجنوب السودان. وبرغم أن معظم المراقبين قد زودوا بخطابات من مكتب استفتاء جنوب السودان مكنتهم من المراقبة بدون الشارات الصادرة عن مفوضية استفتاء جنوب السودان، إلا انه كان من الأفضل لمكتب استفتاء جنوب السودان تسريع عملية الاعتماد. إن القرار المشترك

---

23 اتفاقية السلام الشامل. بروتوكول ميشاكوس، 1.3، 2.5

لمفوضية الاستفتاء ومكتب استفتاء جنوب السودان المتعلق بلامركزية اجراءات اعتماد المراقبين إلى مستوى الولايات يمثل خطوة ايجابية في اتجاه تمكين المراقبين من الحصول على الاعتماد في مناطقهم. وبما أن المجموعات المحلية للمراقبة تجهز لاستخدام أعداد كبيرة من المراقبين الجدد للمشاركة في عمليات التصويت، ينبغي على السلطات المختصة التأكد من امتلاك لجان الولايات للمواد اللازمة لإصدار اعتمادات المراقبين المحليين بالسرعة المطلوبة.

ويساور مركز كارتر القلق من ان طلب تقديم صورة فوتوغرافية كشرط لحصول المراقبين المحليين على الاعتماد لرصد عمليات التصويت سيؤدي لاستبعاد المراقبين من المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات التصوير. ويناشد مركز كارتر مفوضية الاستفتاء لتجاوز هذا الشرط ولتبني إجراءات سريعة لمنح المصادقة لضمان المشاركة الاوسع للمراقبين المحليين.

دور قوات الأمن

لعبت قوات الأمن التي وفرت الأمن خلال عملية التسجيل دوراً ايجابياً بشكل عام، بما فيهاعدم التدخل في عمليات التسجيل. ولا بد من الإشادة بأفراد قوات الأمن لاحترامهم لنزاهة عملية الاستفتاء. بيد أن مراقبي مركز كارتر شهدوا القليل من الحالات بشمال السودان حيث لعبت قوات الأمن دوراً غير ملائم في فترات فتح وإغلاق مراكز الاستفتاء عبر تدوين الأرقام المتسلسلة للأقفال المستخدمة لحفظ أدوات التسجيل[24]

التصويت من الخارج

حافظ مركز كارتر، طوال فترة التسجيل، على حضوره دولياً[25] في جميع الأقطار الثمانية التي كانت بها مراكز للتسجيل بالخارج، كما قام بزيارة الغالبية العظمى من مواقع التسجيل بالبلدان المعنية[26].

وقد تبين لمركز كارتر أن عملية التسجيل خارج السودان أُديرت بشكل جيد، وأنها كانت عموما ذات مصداقية وتمت بصورة سلمية، باستثناء بعض الاحداث الأمنية في يوغندا. وكما سلفت الإشارة فان التقييم النهائي لتسجيل الناخبين بمراكز الاقتراع خارج البلاد سيعتمد على تقييم السجل النهائي للناخبين.

---

[24] في بمنطقة كاجوكاجي بولاية الاستوائية الوسطى في جنوب السودان رصد مركز كارتر أفراداً من الاستخبارات الوطنية ينظرون في دفاتر التسجيل ويدونون أعداد الأشخاص المسجلين في كل يوم. وفي منطقة اكوبو بجونقلي رصد مراقبو مركز كارتر عدة حالات لتدخل الجيش الشعبي لتحرير السودان و شرطة جنوب السودان في عملية التسجيل. ويشمل ذلك نماذج لقيام أفراد الأمن بفتح خزانات حفظ مواد التسجيل، وفحص وتسجيل الأختام، والوصول للمواد، وفحص آثار الحبر على أصابع المتقدمين للتسجيل، والتحقق من أهلية المتقدمين. وفي ولاية الخرطوم قام ضباط من الأمن بالدخول إلى مراكز الاستفتاء لعدة مرات دون مسوغ.

[25] . ينحدر المراقبون البالغ عددهم 26 من 13 دولة هي استراليا ، كندا، مصر، اثيوبيا، المانيا، ايرلندا، كينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، يوغندا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

[26] لم تجرى أي مراقبة في معسكر سيركول (اسوسا) في إثيوبيا إذن أن معظم المسجلين المحتملين كان قد تم تسجيلهم عند نشر الفريق من أديس أبابا. ولكن، تمت زيارة المعسكر أثناء فترة عرض الكشوفات. كما لم يزر مركز كارتر المراكز الثمانية التي تم فتحها قبيل نهاية تسجيل الناخبين (بوسطن، شيكاغو، دالاس، ناشفيل، سياتل، في الولايات المتحدة، وبرسبين وبيرث في استراليا). كل المراكز ال 37 الأخرى تمت زيارتها

ومقارنةً بالأرقام التقديرية للناخبين ذوي الأهلية خارج البلاد والتي اعتمدت عليها كل من مفوضية الاستفتاء ومنظمة الهجرة الدولية لوضع خططهما الخاصة بالتسجيل، فإن مستويات التسجيل الفعلية تشير إلى أن التسجيل جاء دون تلك التقديرات مما قد يعني أن تلك التقديرات الأولية ربما كان مبالغاً فيها. وقد واجهت إدارة الاستفتاء مصاعب جمة عند القيام بتقدير أعداد الناخبين المحتملين ذوي الأهلية في كل دولة حيث تم جمع المعلومات ذات الصلة من العديد من المصادر الرسمية وغير الرسمية.

وفي ذات الوقت فان العديد من العوامل ربما قللت من نسبة عمليات التسجيل. فقد تناهت إلى أسماع مراقبي مركز كارتر في العديد من دول الاقتراع خارج البلاد ما أشيع من انه طالما أن التسجيل ونتائج الاقتراع سيتم معالجتها في الخرطوم وليس جوبا فانه سيتم التلاعب بالأرقام في الخرطوم لمصلحة الوحدة. وقد قاد الاعتقاد بصحة هذه الشائعة بعض الناخبين ذوي الأهلية في يوغندا للتسجيل في جنوب السودان، حيث وردت معلومات عن قيام الكثير من المواطنين من الاستفادة من توفير الحركة الشعبية للمواصلات لتسهيل عملية التسجيل داخل السودان[27]. وبينما لم تؤثر هذه المشاعر على المستويات الإجمالية للتسجيل، فإنها قادت على الأرجح إلى خفض مستويات التسجيل خارج البلاد. ففي أقطار شرق افريقيا الثلاث كان طول المسافات وصعوبة تأمين تكلفة الترحيل بجانب التزامات العديد بموسم الحصاد من العوامل التي أشير إليها مراراً كمسببات حالت دون إقبال الجنوبيين على التسجيل بأعداد كبيرة.

ورغماً عن تواضع الإقبال على التسجيل خارج السودان فقد لاحظ المراقبون المجهود العظيم الذي بذله أولئك الذين تم تسجيلهم. فقد قطع الكثير من هؤلاء المسافات الطويلة، في أجواء شتوية قاسية أحياناً، حتى لا تفوتهم فرصة المشاركة في هذه العملية.

وخلافاً لما كان عليه الحال في السودان، تم تكوين لجان استئناف بكل مراكز التسجيل بالخارج عند بداية العملية. وفي كثير من الحالات كانت اللجان غير متأكدة تماماً من الدور المناط بها، كما لم تكن هنالك موجهات مكتوبة، ولم يكن واضحاً لتلك اللجان وضعيتها هي نفسها في مقابل رئيس مركز الاستفتاء وموظفيه. ولم يلحظ مراقبو مركز كارتر أي منازعات ذات بال حيث كانت قرارات لجان المراجعة حول الأهلية تقابل في الغالب بالقبول.

كما كانت الترتيبات الأمنية المحلية جاهزة في كل المواقع، وكان يتم معالجة أي حوادث داخل مراكز الاستفتاء بواسطة موظفي مراكز الاستفتاء، حيث لم ترد لعلم مراقبي مركز كارتر أي مشكلات أمنية ذات بال باستثناء حادثتين في يوغندا حيث سجل أن موظفي مركز الاستفتاء المعني تعرضوا لتهديدات جدية[28].

---

[27] روى أن ناقلتين للركاب تم تسييرهما يوميا من "اروى" بيوغندا إلى جنوب السودان لترحيل المتقدمين للتسجيل بجنوب السودان.

[28] تعرض رئيس مركز الاستفتاء ب"ماسندى" للتهديد عند بداية التسجيل مما دفعه للجوء للاختباء ليلا. كما توجد بحيازة مركز كارتر، في حادثة ثانية، نسخة من خطاب صادر، بما لا يدع مجالا للشك، عن مكتب الحركة الشعبية بكمبالا بتاريخ 30 نوفمبر يهدد بحدوث نتائج وخيمة في حال استمرار كوادر مركز الاستفتاء في العمل بمركز "كايانقوالي".

ويدين مركز كارتر أي تدخل وترهيب، مذكراً كافة ذوي الشأن بالتزامات السودان بضمان مشاركة خالية من القيود في العملية، كما يحث كافة الأطراف على الابتعاد عن مثل هذه الأنشطة أثناء فترة الاقتراع[29].

وقد قوبل مراقبو مركز كارتر بالترحاب في مراكز الاستفتاء من قبل كل من موظفي الاستفتاء بتلك المراكز، ومنظمة الهجرة الدولية، والضيوف الزائرون وجمهور المسجلين على حدٍ سواء. وبشكلٍ خاص، فقد غمر الارتياح أولئك الذين لهم بعض التحفظات تجاه الدور الذي ستلعبه الخرطوم في معالجة المعلومات لرؤية مراقبي مركز كارتر.

لقد تم اعتماد مراقبي مركز كارتر للإشراف على الاستفتاء خارج البلاد بشكل رسمي من قبل مفوضية استفتاء جنوب السودان بالخرطوم في الوقت المناسب. أما المراقبين المحليين، وهم في الغالب أعضاء مهمون من المجتمعات المحلية، فتم اعتمادهم على المستوى المحلي وفق ما هو موجود من لوائح. أما ممثلو حكومة جنوب السودان، والأحزاب السياسية (الحركة الشعبية أهمها) فقد زودوا ببطاقات "مراقب دبلوماسي" و "مراقب محلى" على التوالي، بها إشارة واضحة للجهة التي ينتمون إليها. وكما سبق الإشارة، فان مركز كارتر يوصي بالتمييز بين المراقب المحلي وممثل الحزب السياسي[30].

عرض كشوفات الناخبين: تشير التقارير الأولى عن فترة نشر الكشوفات إلى مستويات متباينة من الإقبال خارج السودان تتراوح بين صفر في كل من تورنتو ولندن وكانتربرا، وبين بضع مئات بمراكز في يوغندا وكينيا. وليس هنالك ما يشير إلى أن توفير المواصلات التي كانت تقل أفراد الجالية السودانية بيوغندا إلى المدن الحدودية بجنوب السودان ما تزال تعمل خلال فترة نشر الكشوفات. وبالنسبة للكثير من الحالات فسوف لن يكون الناخبين الذين تكبدوا عناء السفر في رحلات طويلة ومكلفة للتسجيل (ولاحقا الاقتراع) على استعداد لإضافة رحلة ثالثة، مما يعني على الأرجح عدم حضورهم في فترة عرض كشوفات الناخبين.

أبيي

ينتظر مواطنو أبيي بقلق حدوث إي تقدم في اتجاه قيام استفتاء، أو التواضع على حل يفي باحتياجات ويراعي مخاوف كل المقيمين بالمنطقة. وبرغم أن البعض من سكان أبيي قد استوفي شروط الأهلية للمشاركة في استفتاء جنوب السودان من خلال إثبات روابطهم بمجتمعات جنوب السودان المحلية، إلا انه قد تم استبعادهم من المشاركة في عملية التسجيل نتيجة لقراءة ضيقة الأفق من جانب مفوضية استفتاء

---

[29] الدستور القومي الانتقالي، المادة 23؛ قانون استفتاء جنوب السودان، المادة 7

[30] في إحدى المرات حينما كان ممثل الحركة الشعبية يمارس الترويج السياسي من داخل مركز الاستفتاء في كالقرى Calgary ، تم لفت نظره للامتناع عن ذلك، كما طلب منه مدير المركز التوقيع على نسخة من تعهد المراقبين

جنوب السودان، ولاتفاقية السلام الشامل ولقانونيّ استفتاء جنوب السودان وأبيي، والتي خلصت إلى عدم أهلية مواطني منطقة أبيي للمشاركة في استفتاء جنوب السودان طالما سيكون لهم استفتاءاً خاصاً بهم، مما يعنى عدم امكانية مشاركتهم في كلتا العمليتين[31]. منع هذا التفسير مفوضية استفتاء جنوب السودان من إقامة مراكز للاستفتاء في أبيي. أن مركز كارتر لعلى قناعة بان البعض من سكان أبيي كان سيكون لديهم الأهلية للمشاركة في استفتاء جنوب السودان وانه قد تم استبعادهم من هذه العملية دون وجه حق.

وقد أضحى بشكلٍ متزايد من غير الممكن إجراء استفتاء أبيي بالتزامن مع استفتاء جنوب السودان حول تقرير المصير في 9 يناير كما نصت على ذلك اتفاقية السلام الشامل[32]. ففشل المؤتمر الوطني والحركة الشعبية في حل القضايا المتعلقة بأبيي يمثل مسألة بالغة الخطورة، خاصةً وأن عدم وضوح الموقف بأبيي يساهم في زيادة انعدام الأمن في المنطقة، ويهدد بوضع ظلال سلبية على المفاوضات وحل القضايا الرئيسية.

ويناشد مركز كارتر كافة ذوي الشأن، ويشمل ذلك كل من قادة قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية، إلى جانب حكومة السودان و حكومة جنوب السودان، على العمل سوياً للتوصل إلى اتفاق حول القضايا الرئيسية ضمن إطار اتفاقية السلام الشامل، أو عبر وسائل أخرى يتفق عليها الطرفان. وبينما يجب اشراك دينكا نقوك والمسيرية في المفاوضات حول هذه القضايا، فمن المهم للغاية أن تعكس المصالح الحقيقية للسكان المحليين بدقة في هذه المفاوضات.

الصراع وانفراط الأمن

على الرغم من إفادة مراقبي مركز كارتر أن غالبية الجنوبيين كانوا قادرين على المشاركة في عملية تسجيل الناخبين بحرية ودون خشية على أمنهم، إلا أن مراقبي مركز كارتر شهدوا حوادث عنف أدت إلى عرقلة عملية تسجيل الناخبين في منطقتين. وبينما لم تكن مثل هذه الحوادث منتشرة إلا أن شدتها كانت سبباً كافياً للقلق.

ويبدى المركز قلقه بشكل خاص للهجمات التي تواترت أنباء شنها من القوات المسلحة السودانية على شمال بحر الغزال اخذين في الاعتبار قابلية تلك الهجمات لتصبح مراكز انفجار لنزاع أوسع نطاقاً وأشد فتكاً. إن القصف الجوى الذي تم توثيقه على منطقة كير اديم بشمال بحر الغزال في 24 نوفمبر من قبل القوات

[31] قانون استفتاء جنوب السودان، المادة 25

[32] اتفاقية السلام الشامل، الفصل الرابع، 1.3

المسلحة السودانية أسفر عن تدمير المساكن وإزهاق أرواح العديد من الضحايا. وقد لاحظ مراقبو مركز كارتر في اليوم التالي أن مركز الاستفتاء الذي يقع بالقرب من مكان القصف الجوى قد تأثر من الحادثة بشكل خطير مما استدعى إجلاء الكادر العامل بالمركز، إلى جانب مواد ومعدات الاستفتاء، إلى منطقة جوك مشار. إن مثل هذه الهجمات وإزهاق الأرواح البشرية لشيء باعث على الأسى . ويحث المركز حكومة السودان على ضمان عدم حدوث هجمات أخرى في المستقبل، وفقاً للدستور القومي الانتقالي، والتزامات السودان بضمان أمن الأفراد[33].

كما يتشارك مركز كارتر الشعور السائد بالقلق من تصرفات القوات المسلحة السودانية على طول حدود الشمال والجنوب بانها لا تمثل فقط تهديداً على أمن المدنيين الذين يعيشون في تكل المناطق، ولكن قد تؤدي أيضاً لاشتعال فتيل النزاع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي عمل عسكري على الحدود يضع حياة المدنيين في تلك المناطق في خطر.

أخيراً، فقد أفاد مراقبو مركز كارتر بإغلاق العديد من مراكز التسجيل في اكوبو بجونقلى، نسبةً لوقوع بعض الحوادث بين بطون العشائر في منطقة دينكا قوك، واحتكاكات بين هذه البطون والجيش الشعبي لتحرير السودان. وق ابلغ المراقبون عن الإغلاق المؤقت لعدد من مراكز التسجيل ويشمل ذلك: ويج بوت، إنقودا، ديلولا، وتوجوث.

الحوار الجنوبي–الجنوبي

عقدت سلسلة من الاجتماعات – الحوار الجنوبي الجنوبي – بدفع من رئيس حكومة جنوب السودان سلفاكير مياريديت وذلك من اجل مصالحة الاحزاب الجنوبية المختلفة والوصول لاتفاق حول مناهج مشتركة للاستفتاء وأولويات مرحلة ما بعد الاستفتاء. ويحث المركز الأطراف المشاركة على مواصلة الجهود المبذولة، وضمان أن الاستفتاء يمضي قدماً في مناخ سلمي. كما يحث المركز الحركة الشعبية لتحرير السودان، بوصفها الحزب الحاكم، ضمان عملية تخطيط تضم الجميع حول قضايا الحكم في جنوب السودان لفترة ما بعد الاستفتاء.

وتمثل المصالحة بين المجموعات المسلحة المختلفة في جنوب السودان المكوّن الثاني في الحوار الجنوبي/الجنوبي. وقد ابتدر الرئيس كير هذه العملية بمنح العفو عن قادة التمرد المختلفين وحثهم للانخراط في ما يقود إلى اندماجهم في الجيش الشعبي في آخر المطاف. ويحث المركز الرئيس كير ،ورئيس هيئة

33 الدستور القومي الانتقالي، المادة 23(2)، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

أركان الجيش الشعبي، وقادة المجموعات المسلحة المختلفة للوصول لاتفاقات على جناح السرعة حتى يطمئن الناس بجنوب السودان إلى أن الاستفتاء سيجرى في ظروف آمنة.

خلفية عن بعثة مركز كارتر

نشر مركز كارتر خلال شهري نوفمبر – ديسمبر من العام الحالي 30 مراقباً على المدى المتوسط لاستكمال فرقته المكونة من 16 مراقب على المدى الطويل، حتى تتمكن من مراقبة عمليات تسجيل الناخبين لاستفتاء جنوب السودان. وبجانب ذلك فقد قام الكادر الأساسي للمركز بالسودان بمراقبة تسجيل الناخبين في الخرطوم وجوبا وولايتين بدارفور. وقام المركز بنشر مجموع 26 مراقب للمشاركة في مواقع التصويت في جميع مواقع الاقتراع في الدول الثمانية خارج البلاد.

ابتدر مركز كارتر أنشطته لمراقبة الاستفتاء في السودان في أغسطس 2010 ، استجابةً لدعوة من مفوضية استفتاء جنوب السودان، ثم نشر المركز مراقبين على المدى الطويل بحلول سبتمبر 2010. ويقيم مركز كارتر عملية الاستفتاء في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور الانتقالي، وقانون استفتاء جنوب السودان، والتزامات السودان بما ورد في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية [34]. وفي المجمل يشكل فريق العمل الرئيسي ومراقبو مركز كارتر مجموعة متنوعة من 28 دولةً[35].

إن أهداف بعثة مركز كارتر للمراقبة في السودان تتمثل في تقديم تقييم محايد لمجمل جودة عمليات الاستفتاء، وتعزيز عملية شاملة لجميع السودانيين الجنوبيين، وإظهار الاهتمام الدولي بعملية الاستفتاء في السودان. ويُجري مركز كارتر أنشطة مراقبة وفقاً لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، ومدونة قواعد السلوك، الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام 2005 وصادقت عليه 35 مجموعة مراقبة[36].

سوف ينشر المركز الكامل بيانات عامة دورية حول نتائج الاستفتاء ،في الموقع التالي:

www.cartercenter.org

---

[34] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير عام 1986، ودخل الميثاق الأفريقي حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986. كما التحق السودان بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986، والذي دخل حيز التنفيذ في 23 مارس عام 1976

[35] تشمل هذه البلدان: استراليا، والكاميرون، وكندا، وجمهورية الكنغو الديمقراطية، والد نمارك، ومصر، و اثيوبيا، وفرنسا، المانيا، والهند، والعراق، وايرلندا، وايطاليا، وكينيا، وكوسوفو، وملاوي، وماليزيا، وهولندا، والنرويج، والسنغال، وسيراليون، وجنوب افريقيا، واسبانيا، والسويد، وسويسرا، وأوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وزيمبابوي

[36] يمكن الاطلاع على إعلان المبادئ في نسخته العربية والانجليزية في الموقع التالي: http://cartercenter.org/peace/democracy/des_declaration.htm